

الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية

والأمن الإنساني

(الجزء الثاني)

أ.د/ علي الطراح

د/ غسان منير سنو

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة الكويت

الملخص:

Résumé:

La présente étude tente dans cette deuxième partie, complétant la première publiée dans le n° 4 de la présente revue, de continuer l'analyse de la dominance économique exercée par les institutions financières internationales et les firmes multinationales qui ont brisé toutes limites géographiques. Une analyse beaucoup plus descriptive et critique pour visant à connaître les répercussions sur le développement économique internationale et la sécurité humaine.

تحاول هذه الدراسة في جزئها الثاني هذا، التي سبق نشر جزئها الأول في العدد الرابع من هذه المجلة، مواصلة تحليل نتائج الهيمنة العالمية الاقتصادية، و مؤسساتها ومنظماتها الكبرى، المتخطية للحدود القومية، و المتعددة الجنسيات، بشكل تحليلي نقدي، ووصفي. لمعرفة النتائج و الآثار على التنمية العالمية و الأمن الإنساني.

التنمية الليبرالية المحدثة:

"الليبرالية المحدثة ليست قوة، كقوة الجاذبية، ولكنها بناء مصطنع". (George,1999)

إن مفاهيم التنمية التي سادت في العقدين الأخيرين من القرن العشرين تأثرت كثيرا بما يمكن تسميته وبشكل عام، الحركة الارتجاعية لليمين الجديد. لقد شهدت الثمانينيات وبالأخص التسعينيات من القرن العشرين وبالتحديد بعد انهيار النظام الشيوعي، تيارا شبه عالمي لأنواع جديدة من الإيديولوجية الليبرالية. أشير إليها فيما بعد بالليبرالية المحدثة. وتعزو الليبرالية المحدثة الشرعية الدولية إلى مفهوم الحرية المستند على القوة الشخصية والذاتية الفردية وليس على كيان الدولة السياسي والإداري. فهي تعول كثيرا على الحرية الفردية والخيار الشخصي في العمل والسوق. وهي تحارب المجال المتعلق بسلطة الحكومة المقيدة للفرد، والأفكار والمبادئ المنطلقة من الحزب الواحد المتحكم والإيديولوجيا التوتاليتارية المهيمنة والمسيطرة على فكر المجموع والجماعات والمجتمع. تؤمن إيديولوجيا الليبرالية المحدثة بحرية الفرد الشخصية وقيمه، وقراراته. وتقدم مجموعة من المبادئ والنظم المحلية الأساسية والغربية على أنها عالمية. هذه المبادئ والنظم كانت قد اعتمدت في صلب قيم المنظمات ذات الهيمنة العالمية، كصندوق النقد الدولي (W.B) World International Monetary Fund (IMF)، و البنك الدولي (W.B) Bank، ومنظمات أخرى متخفية للحدود القومية، ومؤسسات متعددة الجنسية كمنظمة التجارة العالمية (W.T.O) World Trade Organization وحكومات العالم الأول ومعظم الحكومات الأخرى.

هذا ما أدى إلى إعطاء الشرعية الهامة لأعمال القطاع الخاص، والشركات العابرة للقارات والمتخفية للحدود القومية (TNC) Transnational Corporations . والتي غالبا ما تكون تطلعاتها وممارساتها مؤيدة ومتوافقة مع المبادئ والقيم التي تنادي بها الليبرالية المحدثة. ولذلك فإن إيديولوجيا الليبرالية المحدثة أصبح ينادي بها حول العالم، على أنها الاتجاه الأنسب نحو التنمية. الليبرالية المحدثة تدعم التكامل الاقتصادي العالمي وتقدمه على أساس أنه الأنسب والأحسن، والأكثر تلاؤما مع الطبيعة البشرية، وطبيعة الحياة ومواردها، هو الطريق العالمي تجاه النمو الاقتصادي وبالتالي نحو التنمية لكل البشرية. النقاد للنظام هذا على صعيد آخر، ينظرون إليه على أنه توسع حول العالم، بغرض السيطرة، وإحكام القبضة على العالم.

إن التكامل الاقتصادي العالمي يجب أن يتم من خلال تحرير التجارة، والاستثمارات، وحرية انتقال الأموال، وهذا يترافق جنبا إلى جنب مع الإصلاحات الاقتصادية الوطنية في الدول المعنية. وهذه الصفات الاقتصادية والتي تقوم بها المنظمات ذات الهيمنة العالمية تدعى دائما أنه لا يوجد خيار آخر لوصفاتها العلاجية الاقتصادية أفضل مما تصفه (TINA) (There Is No Alternative).

إن ما تدعو إليه الليبرالية المحدثة، هو تلك الوعود القائمة على زيادة قدرة الأفراد على التحكم باستهلاك البضائع التي تنتجها الرأسمالية. أكثر من هذا، فإن مؤيديها يسعون إلى شرعيتها عن طريق تضمينها مبادئ الأفكار المنافسة والقيم ومفردات التنمية المستدامة، والشفافية الذاتية والمسائلة والتي استدخلت في نموذج التنمية الليبرالية المحدثة. وبالتالي فإن الصورة العالمية الأساسية حول الليبرالية المحدثة تقوت وحصلت على نوع من الشرعية والتي يراها البعض شرعية غير حقيقية.

هذه الشرعية غير الحقيقية تبدو واضحة عند النظر إلى الفروقات ما بين الصفات الاقتصادية النظرية التي تقدمها الليبرالية المحدثة والنتائج العملية. عند بدايات تطبيقاتها العملية كسياسة تنمية عالمية وجد تجذر وتعمق وتطور اللامساواة القائمة ما بين الدول وفي داخلها. وقد يجد الليبراليون المحدثون تبريرات لتلك اللامساواة القائمة والمتعلقة، وقد ينظرون إليها على أساس أنها لا تشكل أي مشكلة وقد تكون حتى محببة، إذ قد تشكل أرضية للمنافسة بكافة أشكالها والتي قد تنعكس إيجابا على الإنتاج كما ونوعا مما يؤدي إلى ازدياد إنتاج الثروة العالمية، وبالتالي، فإن كل شخص سيستفيد. بل أن اللامساواة أحيانا تعتبر ممجدة ذلك أنها محك الطاقات والقدرات وأنه بدون اللامساواة تخدم تلك الطاقات والقدرات ولا يعد هناك مجالا للمنافسة الاقتصادية والفكرية والعالمية وغيرها. (Thatcher, 1996:52).

لذلك، فإن هذا النوع من الليبرالية، لا يزيد من حدة التقسيمات الاجتماعية العالمية فقط، بل أكثر خطورة من ذلك، يشرعن اللامساواة على الصعيد العالمي، وعلى الصعيد الشخصي، وفرص الحياة ويشرع وضعها حيث اللامساواة الآن أكبر من أي وقت مضى.

نحن نشهد، ونحن جزء من الإجراءات، حيث إيديولوجيات الجماعات الغالبة، والتي تقدم على أساس أنها عالمية، تستعمل لشرعنة التهميش والأبعاد والتحجيد للنظريات والقيم والأفكار الأخرى المنافسة لها. وهذا جلي من خلال مجالات واسعة من القضايا والأماكن وتشمل التنمية، والمال، والتجارة، والمساعدات، والسياسة الاقتصادية بشكل عام، بما في ذلك البيئة، وحقوق الإنسان، والقانون، وما شابه. وهذا النوع من الليبرالية قد لا يكون عالميا كما يعتقد دائما. ذلك أن تركيبة القوى العالمية تحبذ دائما المعرفة الغربية، والنظرية الغربية في التنمية، والمنهج الغربي في تفسير الأحداث، ومعالجة الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبما أن المعالجة ليست بصدق عالمية، أو شمولية، فإن الجماعات المضادة للقوى المسيطرة العالمية سوف يكون بمقدورها أن تستمر في تقديم البدائل والطروحات المنافسة والممارسات. وكان هذا واضحا في الاجتماع الذي كان في نوفمبر-ديسمبر 1999 لوزراء منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization في سياتل-واشنطن فإن الاحتجاجات التي قادتها قي الشارع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المدنية ضد الاجتماع هذا، ورفض حكومات الدول النامية للبرامج الإصلاحية من قبل الدول المتقدمة، واللاتوافق الحاصل فيما بين الدول المتقدمة نفسها، كل هذا ساهم في انهيار الاجتماع. كذلك ما حصل في اجتماع جنوا-إيطاليا يوليو عام 2001. هذا كله يهز صورة الشرعية والعالمية التي تحيط بالمنظمات ذات الهيمنة العالمية نفسها بها، وسياساتهم وبرامجهم.

الهيمنة العالمية لمصلحة من:

"إن الخلاف القائم حول العولمة وآثارها على الفقراء هو شرعي وضروري فلا أحد يمتلك حق احتكار الحقيقة وكل شخص يجب أن يكون له حق إبداء الرأي، خاصة الفقراء أنفسهم". (Wolfensohn, 2000).

إن فترة ما بعد الحرب الباردة شهدت انتقال العالم من ثنائي القطبية-حيث كانت القوتان الأعظم تحكما وتهيمنان على مناطق نفوذ مختلفة- إلى عالم أحادي القطبية، عالم انتعشت فيه وتطورت الهيمنة العالمية. ولكن بأي سلطة ولمصلحة من؟ من له صوت في الهيمنة العالمية الجديدة؟ دول العالم الثالث، لطالما تميزوا -بالإضافة إلى عناصر أخرى- بإدراكهم أن دولهم شديدة الضعف تجاه العوامل الخارجية البعيدة عن إرادتهم وإدارتهم

وبالأخص ضعفهم للسياسات والقرارات -الاقتصادية منها تحديدا- والتي لا يملكونها. هل دول العالم الثالث هذه، والتي انظم إليه حديثا دول العالم الثاني السابقة ينظرون إلى أنفسهم وكأن لهم صوت أو قول في الهيمنة العالمية الحديثة؟ أو هل يوجد أحد يتكلم عنهم؟ إن معظم التركيز العالمي الحالي يدور حول الوكالات والمنظمات العالمية ذات الهيمنة العالمية وخاصة صندوق النقد الدولي (IMF) (International Monetary Fund) والبنك الدولي (WB) (World Bank) ومنظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization).

وسبب التركيز على تلك المنظمات العالمية التأثير يعود إلى أنهم يمثلون مصالح المواطنين العالميين، ويسوقون السلع والخدمات العامة العالمية. على أن هذا يجب أن لا يقلل من أهمية التجمعات الخاصة التي تعمل بالتوازي مع الدول والمنظمات العالمية في الهيمنة العالمية. فالمنظمات المتخطية للحدود القومية والعابرة للقارات مثلا لها التأثير الفعال على الاقتصادي العالمي، وعلى السياسات التنموية العالمية فهم يعملون ضمن من مصالح الأعمال الخاصة، كالغرفة العالمية الاقتصادية (ICC) (International Chamber of Commerce) والمؤتمرات الاقتصادية العالمية السنوية (WES) (World Economic Summits) في دافوس (Davos). وأكثر من هذا، فإنه وفي قلب الاقتصاد العالمي، هناك عولمة للسلطة والهيمنة والتي لا تشمل فقط المنظمات العالمية مثل بنك التسويات العالمية (BIS) (Bank of International Settlements) وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB) والشركات المتخطية للحدود القومية، ولكن أيضا الشركات الخاصة الكبيرة، والشركات التي تقدم الاستشارات الخاصة والوكالات ذات الأسهم الخاصة (Gill, 1995:418). ولقد أشار كل من (Sincliar, 1994:448) و (Vander Pijl, 1998) إلى دور كل من الوكالات الكبيرة الخاصة ذات الأسهم المتداولة والمؤسسات الاستشارية الكبرى، في التنمية العالمية، والدور الأهم الذي تلعبه تلك المؤسسات والوكالات يشكل العنصر الأهم في تحديد السياسات العامة العالمية.

بالإضافة، فإن المصالح التجارية والأعمال يتزايد تعاوننا ليس فقط مع الحكومات الخاصة، بل أيضا مع المنظمات العالمية. وهذا واضح من تصرفات الأمين العام للأمم

المتحدة كوفي عنان (Kofi Annan) وتوجهه العولمي في التعاطي مع الحكومات والمنظمات العالمية الهيمنة. إن هذا التعاون فيما بين المنظمات العالمية والمؤسسات والشركات العابرة للقارات تم لتأمين السلع العامة والتمويل والدعم المالي من قبل وكالات ذات مصالح خاصة. مثال على ذلك نجد أن حتى برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) يسعى بتزايد لإيجاد مصالح خاصة للتعاون معها، ولتمويل برامجها. هذا التقارب فيما بين المصالح العامة والمصالح الخاصة يطرح أمورا بالغة الأهمية، وخاصة فيما يتعلق بالإجراءات الديمقراطية وفيما يتعلق بإسهامات وانعكاسات أعمال المؤسسات العامة على الهيمنة العالمية. وتأثير المنظمات العالمية على مواضيع البيئة وكيفية طرحها ومتى وأين (Beder;1997). ومن الجدير بالذكر فيما يتعلق بالهيمنة العالمية للمؤسسات والمنظمات العامة فإن موضوعا لا يزال يتكرر على جدول أعمال الليبرالية وهو رسم صورة حول عالم متحد يرى الضرورة القصوى والشرعية لوضع مبادئ إدارة واحدة لتطلعاته وأهدافه. ولذلك، وبدءا من الثمانينات من القرن العشرين، بدأنا نسمع الأمم المتحدة تتكلم عن مستقبلنا المشترك (Future Our Common). عن أمننا المشترك (Our Common Security) وهكذا. وفي التسعينات شاهدنا سلسلة من المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة بتمويل جزئي من منظمات وشركات خاصة. ومنها: مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (Unconcerned on Environment and Development) (UNCED) ومؤتمر الأرض (Earth Summit) في ريو (Rio) - البرازيل عام 1992. والمؤتمر العالمي حول التنمية الاجتماعية في كوبنهاغن عام 1995 (World Summit on Social Development in Copenhagen). والمؤتمر العالمي حول السكان والتنمية في القاهرة عام 1995 (International Conference on Population and Development). والمؤتمر العالمي حول المرأة في بيجنغ عام 1995 (World Conference on Women in Beijing). والمؤتمر العالمي حول الإسكان في استانبول عام 1996 (Human Settlement Conference in Istanbul). والمؤتمر العالمي حول التغذية في روما عام 1996 (Rome Food Summit).

إن اللغة الطاغية لتلك المؤتمرات، والإعلانات الصادرة والتوصيات، تطرح بعض الأسئلة المهمة: أي عالم نتكلم عنه، ومن الذي سوف يديره؟ وبأي سلطة؟ ولمصلحة

من؟ إن الإدارة العالمية تفترض تفهما عاما لمسألة محددة حول كيفية معالجتها. إن تلك المؤتمرات وبدون أدنى شك لعبت دورا مهما وإيجابيا في زيادة الوعي حول القضايا الضاغطة، وساعدت على إيجاد مساحة يمكن أن يدور الحوار فيها والخلاف. إلا أن مساحة الحوار والخلاف هذه قد تم احتوائها بذكاء، تلك المؤتمرات أعطت شرعية للإطار العريض لليبرالية المحدثة في كيفية فهم التنمية وتطبيقها. وبالتالي التدخل المباشر في التنمية الإنسانية والأمن الإنساني. (Olson,1999)

إن الإيديولوجية الليبرالية المتبناة من قبل الدول العظمى، والمنظمات العالمية، والشركات المتخطية للحدود القومية، والمقبولة من قبل معظم الحكومات، قدمت الحلول للتنمية العالمية. هذا النموذج من التنمية، مع طرائقه المتصلة به وأهدافه، يعتبر أنه لصالح كل الإنسانية وينظر إليه على أساس أن له سلطة لا يختلف عليها، في حل قضايا التنمية ومشاكلها، وأن لا بديل له. TINA (There Is No Alternative)

إن الهيمنة العالمية تنعكس بازدياد في التنسيق الواعي ما بين سياسات التنمية وصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB)، وبنوك التنمية الإقليمية المتعددة الفروع، ومنظمة التجارة العالمية (WTO)، والمؤسسات الأخرى التابعة لنظام الأمم المتحدة. ومؤخرا فإن هناك تنسيق قائم ما بين برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية UNCTAD (UN

Conference on Trade and Development)، كما أن هناك تنسيق قائم ما بين منظمة العمل الدولية (ILO) International Labor Organization ومنظمة الأمم وفروعها. وبدرجات متفاوتة، وطرق مختلفة، فإن تلك المؤسسات والمنظمات كانت تعتمد سياستها الخاصة، وتضع أهدافها الخاصة، وتسعى إلى تطبيقها بوسائلها الخاصة لتسريع حركة التنمية، وتسريع الحركة تجاه إيجاد عالم تكون فيه لرأس المال إن لم يكن للمواطنين السيادة الاقتصادية الوطنية ضربا من التاريخ ومن مخلفاته. (Barro, 1997)

إن النفوذ داخل المنظمات ذات الهيمنة العالمية يعكس مباشرة اللامساواة المادية بين الدول. فالقلة القليلة من الدول هي التي تستطيع أن تحدث تأثيرا داخل تلك المنظمات، مثل صندوق النقد الدولي (IMF) أو البنك الدولي (WB) أو منظمة التجارة العالمي (WTO). (Sen,1999).

في حين أن مجموعة الـ7 (Group of 7) (G7) تحولت إلى مجموعة الـ8 (G8) مع انضمام روسيا إليهم. فإن تلك المجموعة هي التي تضع مبادئ ومعايير السياسات الاقتصادية العالمية. ذلك أن مجموعة الـ7 (G7) مع باقي دول الاتحاد الأوروبي (European Union)، تمثل 14% من سكان العالم. مع العلم أن تلك الدول لديها 56% من مجموع الأصوات في المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي (IMF). ويدعى باقي العالم لدعم قرارات وتوصيات مجموعة الـ7 (G7)، وليس للاجتماع والتداول في أمور مالية عالمية والتشاور حول معالجتها (Sachs,1998:2). ومن أين أتت بالسلطة والشرعية لأن تتصرف هكذا؟ خاصة وأن مجموعة الـ7 (G7)، لا تمثل تماما العالم من حيث تعداد السكان العالمي ولا من حيث عدد الدول. (أنظر الجدول رقم 2). و الأمر يذهل عندما تقارن مجموعة الـ7 (G7) بمجموعة الـ77 (G77) وهي التي تضم الدول النامية وبعض الدول التي في طريقها إلى أن تكون متقدمة.

جدول رقم (2)

الهيمنة الاقتصادية العالمية (1997)

الفئة	تجمعات الدول	العضوية	نسبة	نسبة السكان
G7	القوى الاقتصادية الغربية	كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية	64,0%	11,8%
G77	الدول النامية وبعض الدول التي في طريقها لأن تكون متقدمة (ما عدا الاتحاد الروسي وبولندا).	143 دولة	12,9%	76,0%

وضع الجدول بناء على تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP,1999:109)

وفي هذا السياق، فإنه من المفيد مراجعة مصدر الشرعية الديمقراطية لصندوق النقد الدولي (IMF)، والبنك الدولي (WB). على أساس أنهما مفاتيح أساسية تدفع نموذج التنمية الليبرالية إلى أن يعتمد، والذي يحفز القطاع الخاص على القطاع العام. (Barth, 1999). وهذا ما يقودنا إلى القول أن تلك المفاتيح لا تعكس تماما

نماذج التمثيل الديمقراطي. (راجع الجدول رقم3) ولقد أشار (Camdessus) المدير الإداري السابق لصندوق النقد الدولي (IMF) عندما سئل إن كان الصندوق في أيدي القوى العظمى، أن الصندوق في أيدي الأعضاء المنتمين إليه. وأن لكل دولة قوة تصويت تعادل حصتها، ومساهمتها في رأسمال الصندوق، والتي هي تحدد بأنها (الحصة) كبيرة أو صغيرة حسب حجم اقتصاد البلد. وعلى الأساس هذا فإن الولايات المتحدة الأمريكية لديها قوة تصويت تساوي 17,7% وأن لباقي العالم 82,3% من قوة التصويت.

ولو كانت الدول الأوروبية متحدة فإن قوة تصويتهم تصبح أكثر، أي ما يوازي 30%. حتى أن الدول النامية، لو اتحدت ووحدت قواها، في مجموعة ال11 (G11) فإنها ستشكل قوة تصويت ضاغطة داخل صندوق النقد الدولي، وأن التصويت الذي يجري داخل الصندوق لا يتم، وبشكل عام، عن طريق أن الأكثرية تفرض حلولاً على الأقلية، بل أن الجميع يشتركون في مناقشات وحوارات حول الحلول، حتى الوصول إلى شبه إجماع حول كيفية معالجة الأمور المطروحة وطرق معالجتها. (Camdessus,2000a)

جدول رقم (3): التوزيع الرسمي لقوى التصويت

داخل صندوق النقد الدولي (IMF)

نسبة الصوت التنفيذي داخل الصندوق IMF	عدد السكان بالملايين	البلد
17,68%	276	الولايات المتحدة الأمريكية
5,1%	59	المملكة المتحدة
6,19%	86	ألمانيا
5,1%	59	فرنسا
6,33%	126	اليابان
3,27%	21	المملكة العربية السعودية
43,67%	623	المجموع
56,33%	5,3 مليون	الدول الأخرى

بني الجدول بناء على بيانات صندوق النقد الدولي (IMF) أبريل 2000

(UNPD,2000 website & IMF,2000,website)

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في صندوق النقد الدولي والتي لديها قوة التصويت الأقوى لتمارس حق الفيتو من جانب واحد. وهذا الحق الواضح والبين للولايات المتحدة الأمريكية في قوة التصويت يجعل سلطتها وقراراتها مقبولة ولا تناقش،

دون الحاجة إلى استعمال ذلك الحق باستمرار. (التفصيل أنظر: Przeworski & Limongi). ففوة الفيتو الكامنة فيه هي بحد ذاتها قوة رادعة، ويمكن أن تكون عنصرا فعالا في التأثير على قرارات الصندوق، وجعلها تخرج وكأن الاتفاق حولها كان بالإجماع. (Barro, 1997; Levine, 1999)، لذلك فليس من المستغرب أن كثيرا من البلدان قد يخط ما بين سياسة الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية وسياسة صندوق النقد الدولي. ذلك أن معالجة الأزمات الاقتصادية في التسعينات والتي حدثت في شرق آسيا، وروسيا والبرازيل، جاءت لتعمق أزمة ثقة الدول النامية في مدى استقلالية صندوق النقد الدولي. (Olson, 1999). فكوريا الجنوبية مثلا، ترى تطابقا ما بين سياسة صندوق النقد الدولي، وسياسة الولايات المتحدة الأميركية. وهي ترى أن الولايات المتحدة الأميركية وكأنها استغلت أزمته الاقتصادية للعمل عن طريق صندوق النقد الدولي لتمرير سياستها التجارية الموجودة سابقا وبرامج استثمارها.. (Feldstein, 1998:32).

وهذا النقد يأتي من دولة تعتبرها معظم الدول حليفة تقليدية للولايات المتحدة الأميركية. وهي أيضا عضو فعال في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization of Economic Cooperation and Development) (OECD).

إن تدخل صندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة اقتصاديات شرق آسيا مكن شركات العالم الأول من أن تنتهز فرصة مساومة شركات شرق آسيا على أسعار تعتبر الأدنى. ففي عام 1998 حققت الشركات الأوروبية والأميركية أرباحا تفوق 30 مليون دولارا أميركيا في تسلمها وتوليها للشركات الآسيوية، وهو ما يوازي أربعة أضعاف أرباحها عام 1997. (Bello, 1999)، أحدهم علق على تلك العملية، على أنها أكبر عملية سلب أموال عالمية حصلت حتى الآن. (Hahnel, 1999)

إن الأزمة الآسيوية الاقتصادية أدت أيضا إلى تعميق الوعي حول قدرة مجموعة من الشركات المالية العابرة للقارات، والحديثة نسبيا، على تأثير ضاغط اقتصاديا على أسعار صرف العملات عالميا، وعلى أسعار الأسهم والسندات أيضا. كأن يعملوا على خفض سعر صرف عملة ما إلى أدنى مستوى لها مثلا، والنقليل من أهمية سياسة اقتصادية وطنية، أو حتى نفس التنمية الوطنية لبلد ما، وإلقاء الملايين من البشر تحت خط الفقر والعوز. وأن الاقتصادية العالمية الحالية لا تعمل على ردع الشركات العابرة للقارات تلك، وضبط تصرفات المؤسسات المالية المتعددة الجنسيات، بل أحيانا يبدو أنها

تدعمهم وتساندهم. (Barth,Caprio & Levine.1999)، وهناك مجال آخر هام للهيمنة الاقتصادية العالمية وهو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) المذكورة أعلاه. وفي الواقع فإن المنظمة هذه هي الهيئة المفاوضة للديمقراطية الصناعية. وعلى الرغم من أن عضوية تلك المنظمة توسعت خلال التسعينات لتشمل كوريا الجنوبية، وجمهورية التشيك، وهنغاريا، وبولندا، والمكسيك، وكانت تركيا عضوا مؤسسا عام 1961، إلا أن الأكثرية الساحقة من الدول النامية لا تنتمي إلى تلك المنظمة. وبالتالي فالسؤال يطرح حول شرعيتها وأحقيتها بالنسبة لدورها كهيئة مفاوضة للسياسات والاتفاقيات التي تطل العالم. واختيارها كهيئة مفاوضة للاتفاقية المتعددة الأطراف حول الاستثمار (MAI) (Multilateral Agreement on Investment) يرتبط بدورها الذي تقوم به. (Levine 1999).

إن الشك والخوف عند الدول النامية والمواطنين العالميين فيما يتعلق بالهيمنة الاقتصادية العالمية حالة غير مفهومة، فمن جهة الأفضلية المتاحة لهم، فإن الهيمنة العالمية لديها كل الظواهر والعناصر التي تجعلها منظمة تنظيميا قويا تحت سلطة الولايات المتحدة الأميركية وتركيبية المؤسسات والمنظمات العالمية والتي تتوافق مع مصالح مجموعة الدول الثماني (G8) الرأسمالية ومؤسساتهم وشركاتهم (Wilin,2000). وأن طاقة الديمقراطية على كل المستويات من المحلي إلى العالمي قد تقلصت بفعل مفاتيح القرار المتعلقة بالسياسات الاقتصادية العالمية والموجودة بأيدي المنظمات والشركات والمؤسسات ذات الهيمنة العالمية، وعن طريق هيمنة المصالح الخاصة على العامة و أنظر (North,1995).

الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة إلقاء الضوء على العلاقات القائمة ما بين الهيمنة الاقتصادية العالمية، والتنمية والأمن الإنساني، خاصة خلال الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين. في بداية القرن الحادي والعشرين فإن العولمة، المتسمة باللامساواة الاقتصادية، على المستوى الداخلي للدولة، وعلى المستوى الخارجي بين الدول، وعلى صعيد الشركات الخاصة العملاقة والمنظمات الدولية والعابرة للقارات، يبدو أنها آخذة في

التطور والاستمرار. وهذا سيؤثر على الأمن والتنمية بدءاً من الإنسان إلى العلاقات داخل الدولة، إلى العلاقات بين الدول، إلى الإقليمي، والعالمي.

وأن اهتمام صندوق النقد الدولي وباقي المنظمات الاقتصادية ذات الهيمنة العالمية، بالعلاقة والروابط ما بين التنمية والأمن الإنساني له ما يبرره، ويجب أن يتطور ويزداد.

إن إجراءات العولمة الاقتصادية والتي ينتج عنها توزيعاً غير عادل للأرباح، كما ينتج عنها تفاوتاً اجتماعياً وطبقياً يعمق اللامساواة القائمة، بما في ذلك النتائج المترتبة على ذلك، فإنه يجب العمل على إيجاد طرق ومناهج بديلة للتنمية والأمن الإنسانيين. بناء على ذلك، وبناء على التطورات الناتجة عن التكامل الاقتصادي العالمي، فإن اتباع الليبرالية المحدثة لسياسات التنمية العالمية عليهم وضع خطط تنموية معدلة. ذلك أن الأمن الإنساني يتطلب عدة استراتيجيات تنموية، وخطط تضع في أولوياتها إعادة توزيع عادل للأرباح، والثروات، وتضع في أولى اهتماماتها تعديل استراتيجية وعمل الهيمنة الاقتصادية العلمية حتى تشمل باهتمامها ورعايتها كل دول العالم والمواطنين على حد سواء.

الملحق

أهم المنظمات ذات الهيمنة الاقتصادية العالمية (مع عدد الأعضاء ابتداءً من منتصف التسعينات من القرن العشرين) المصدر: (Scholte, 1997: 431)

*بنك التسويات العالمية: Bank of International Settlement (BIS)

تأسس عام 1930، فروعها الأساسية في بازل. ينتمي إليه 40 بنكاً مركزياً. يشرف على السياسات المالية العالمية، وحركة المال. أنشئ ضمنه عام 1974 لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) Supervision Basel Committee on Banking والتي قادت الجهود لوضع النظم المتعلقة بالعمليات المصرفية العالمية.

*مجموعة الدول الثماني (G8): Group of 8

تأسست عام 1975، كمجموعة الدول الخمس (G5) والتي كانت تضم فرنسا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية، وتوسعت بعد ذلك لتضم كندا وإيطاليا (G7)، ثم توسعت لتضم روسيا. إن رؤساء حكومات تلك الدول ومسؤولوها

مرة في العام في مؤتمرات محددة. في حين وزراء المالية و/أو المسؤولون المباشرون عن المالية في تلك البلدان دوريا وفي أوقات محددة.

***الاتفاقية العامة حول التعرفة الجمركية والتجارة (GATT) General Agreement on Tariffs and Trade:** تأسست عام 1974 ومراكزها الأساسية في جنيف. وصل عدد أعضائها إلى 122 دولة حينما امتصت من قبل منظمة التجارة العالمية (WTO) World Trade Organization عام 1995. وقد عقدت (GATT) ثمانين جولات من المحادثات والمفاوضات المتعددة الأطراف لتخفيض القيود التي تفرضها الدول على التجارة عبر حدودها، وانتقال البضائع والأموال.

***صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund:** تأسس عام 1979 سعى إلى استقرار الوضع المالي، كما سعى إلى التعديل المنهجي والمدرّوس للسياسات الاقتصادية للدول التي تعاني مشاكل حيوية ومزمنة نتيجة لديونها الخارجية أو نتيجة لتحويلها عن الكتلة الشيوعية، والتخطيط الاقتصادي الشيوعي المركزي.

***المنظمة العالمية للوكالات الأمنية (IOSCO) International Organization for Securities Commissions:** تأسست عام 1984، ومراكزها الرئيسية في مونتريال-كندا. وصل عدد أعضائها إلى 115 وكالة رسمية تعنى بالأمن، وجمعيات تجارية (غير مصوّتة) من 59 بلد. وهي تطور برامج عمل للإشراف عبر الحدود للمؤسسات والوكالات الأمنية.

***منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) Organization for Economic Cooperation and Development:** تأسست عام 1962، ومراكزها الرئيسية في باريس، وصل عدد أعضائها إلى 29 دولة ذات اقتصاد صناعي متطور. ولديها جهاز متخصص يضم 600 خبير اقتصادي، وهي تحضر تقارير استشارية في كل ما يتعلق بالاقتصاد عبر الدول.

***مؤتمر الأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (UNCTAD) United Nation Conference on Trade and Development:** تأسس عام 1964 ومركزه الرئيسي في جنيف. وصل عدد أعضائه إلى 178 دولة. وهو يشرف على آثار التجارة عبر الحدود على الأحوال الاقتصادية بين الدول، وخاصة دول الجنوب. وقاد المؤتمر هذا

مجريات وأساسيات ما يعرف بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد NEW International Economic Order

*مجموعة البنك الدولي (World Bank Group (WBG ويعرف بالبنك الدولي (World Bank): وهو مجموعة من خمس وكالات، تأسست أولاً في عام 1945، بمركزها الرئيسي في واشنطن دي سي. والمجموعة تؤمن قروض مشاريع للتنمية البعيدة المدى في الدول الفقيرة. ومثل صندوق النقد الدولي (IMF)، فإن البنك الدولي أصبح ملتزماً وبعمق بكل ما يتعلق بقضايا التنمية وبرامج التطوير الاقتصادي في دول الجنوب والدول الشرقية المنفكة عن الاتحاد السوفيتي السابق.

*منظمة التجارة العالمية (World Trade Organization (WTO

تأسست عام 1995، ومراكزها الرئيسية في جنيف -سويسرا، ثم أصبحت في واشنطن. وهي منظمة ستحل محل GATT المذكور سابقاً. فلديها برامج عمل أوسع، وقوة أكبر للعمل والضغط.

الهوامش:

1. Ayers, (1998). Crime and violence as development issues in Latin America and the Caribbean. Washington DC: World Bank.
2. Amoako, K.Y. (1999). Press statement of executive secretary K.Y. Amoako at the UNECA conference. Addis: ECA.6 May.
3. Axworthy, L. (1997). Canada and human security: The need for leadership. International Journal, (2): 183-196.
4. Barro, R.J. (1997). DETERMINANTS OF ECONOMIC GROWTH/ Across-country empirical study. Cambridge, MA: MIT Press.
5. Barth, J; Caprio, G. & Levine, R. (1999). Financial regulation and performance: Cross- country evidence. Milken Institute: Milken Institute Policy Brief.
6. Beder, S. (1997). GOLDEN Spin: The Corporate assault on environmentalism. Dartington: Green Books.
7. Below, W. (1999). The TNC World Order: Will it also unravel? Paper prepared for the democracy, Market, Economy and Development Conference, Seoul, 26-27 February.
8. Camdessus, M. (2000a). Video-teleconference with press before meeting of the African heads of States, 34th OAU Summit, Gabon, IMF press release, 18-19 January.
9. Camdessus, M. (2000b). Address to the 10th UNCTAD, 13 Feb. World Bank Development New, 14 Feb.
10. Feldstein, M. (1998). Reforming the IMF. Foreign Affairs, March-April.20-23.
11. George, S.(1999). A short history of neo-liberalism: Twenty years of elite economics and emerging opportunities for structural change. Paper Presented at the Bangkok Conference on Economic Sovereignty 24-26 March, (www.millennium_round.org).
12. Gill, S.(1995). Globalization, market civilization, and disciplinary neoliberalism, Millennium,24 (3),399-423.
13. Hahnel, R. (1999). The great global asset swindle, Znet Commentary, 23 March.
14. Heinbecker, P. (1999). Human security. Headlines. Toronto; Canadian Institute of International Affairs. 56:2, 4-9.
15. Levine, R. (1999). Law, finance and economic growth. Journal of Financial Intermediation, (1), 8-35.
16. North, D. (1995). "The new institutional economics and third world development". (In: J. Harris; J. Hunter & Lewis C.M. (eds). The new institutional economics and third world development, pp: 17-27). LONDON/ Routledge.
17. Olson, M.(1999). Power and Prosperity: Outgrowing Communist and Capitalist Dictatorships. New York: Basic Book.

18. Przeworski, A: & Limongi, F. (1993). Political regimes and economic growth. Journal of Economic Perspectives, 7 (3). 51-69.
19. Sachs, J.A. (1998). Stop preaching. Financial Times, 5 November.
20. Scholte, J.A. (1997). "Global Trade and Finance". (In: J. Bayles & S. Smith (eds). The globalization of world politics. Pp: 429-448). Oxford University Press.
21. Sen, A. (1999). Development as freedom. New York: Knopf.
22. Sinclair, T.(1994). Between state and market: Hegemony and institutions of collective action under conditions of international capital mobility. Policy Sciences, 27 (4), 447-466.
23. Smith, D. (1997). The state of war and peace atlas. London: Penguin.
24. Speth, James Gustav. (1996). New York Times, 15 July.
25. Stone, J.(2000). Loosing Perspective. London: International Broad – casting Trust.
26. Thatcher, M.(1996). Geographical society presidential dinner address, The independence, Sunday, 21st, July, 52.
27. Thomas, C. (1999). Where is the third world now? Review of International Studies, 25, 225-244.
28. Thomas, C. (2000). Global governance, development and human security. London: Pluto.
29. Thomas, C. & Reader, M. (1997). "Development and inequality". (In: B. White; R. Little & M. Smith, (eds), Issues in Global Politics, PP: 90-110). Basing-stoke: Macmillan.
30. Townsend. P.(1993). The international analysis of poverty. London: Harvester wheat sheaf.
31. UNDP. (1994). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
32. UNDP. (1997). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
33. UNDP. (1999). Human Development Report. Oxford: Oxford University Press.
34. UN population Division. (2000). Charting the progress of population. (www.undp.org/popin/wdtends/chart/15/15.pdf).
35. Vander Pijl, K. (1998). Transnational classes and international relations. London: Routledge.
36. Vidal, J. (2000). Wars, Famine and lion – How the west views the world. Guardian, 28 Feb: 6-7.
37. William, P (2000). Solidarity in a global age – Seattle and beyond. Paper presented to the international studies Association Conference, Los Angeles, March, 2000. P.wilkin@lancaster.ac.uk.
38. Wolfensohn, J.(2000). Address to the UN Security Council on HIV/AIDS in Africa. 10 Jan. World Bank New Release, 2000/172/5.
39. Wolfensohn, J.(2000). World Bank Development News; 22 Feb.